

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٣٦

المعقودة يوم الجمعة

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السير ديفيد هناي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شكوركو
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد لاكلوسترا
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد فالي
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد دوران
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد هي يافي
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لدسو
	نيجيريا	السيد أوهومويبيهي
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندر فورث

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1994/1133)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1994/1133)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، الوارد في الوثيقة S/1994/1133.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1994/1115، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة.

وعقب المشاورات التي أجريت فيما بين أعضاء المجلس أذن لي بأن أدلى بالبيان التالي باسم المجلس:

«نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1994/1133). ويؤكد المجلس على الأهمية التي يوليها لدور البعثة، التي يكتسي حضورها المحايد والمستقل أهمية حاسمة بالنسبة لتهيئة أوضاع آمنة. وهو يرحب بالجدول الزمني المنقح الذي وضعه الأمين العام لوزع البعثة والذي يقصد به تحقيق الأمن في جميع قطاعات البلد وتهيئة ظروف تفضي الى عودة اللاجئين. ويرحب أيضا بما تقدمه البعثة من مساعدة للجهود التي تبذلها حكومة رواندا من أجل إنشاء قوة شرطة موحدة جديدة. وهو يشجع البعثة على مواصلة تقديم تلك المساعدة، ويطلب الى الأمين العام أن يقدم اليه معلومات تفصيلية عن هذا البرنامج.

«وما زال مجلس الأمن يساوره قلق بالغ إزاء محنة ملايين اللاجئين والأشخاص المشردين في رواندا وفي بلدان المنطقة. وهو يعيد تأكيد رأيه الذي مفاده أن عودتهم الى ديارهم أمر جوهري لتطبيع الحالة في رواندا، ولتحقيق الاستقرار في المنطقة. ويشجب استمرار أعمال الترويع والعنف داخل مخيمات اللاجئين التي يقصد بها منع اللاجئين هناك من العودة الى ديارهم. ويرحب بالتزام حكومات زائير وتنزانيا وبوروندي بالمساعدة على تسوية المشاكل التي تواجه اللاجئين، ويدعوها الى بذل كل ما في وسعها لكفالة سلامة اللاجئين وسلامة الموظفين الدوليين الذين يقدمون المساعدة الانسانية الى اللاجئين.

«ويحيط مجلس الأمن علما بالرأي المعرب عنه في التقرير ومفاده أن أجدى سبيل لكفالة سلامة اللاجئين وحريرتهم في العودة الى رواندا هو فصل القادة السياسيين وجنود وميليشيات القوات الحكومية الرواندية السابقة عن بقية اللاجئين، ويتطلع الى تلقي تقرير لاحق من الأمين العام عن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، يكون مستندا، في جملة أمور، الى نتائج فريق الأمم المتحدة المشارك في الفريق العامل المشترك بين زائير والأمم المتحدة. ويؤكد مرة أخرى على المسؤوليات التي تقع على عاتق البلدان المجاورة، بما في ذلك المسؤولية عن كفالة عدم استخدام أراضيها لزعزعة الحالة.

«وعودة اللاجئين تتوقف أيضا بشكل حاسم على الحالة داخل رواندا نفسها، بما في ذلك وجود مناخ من الثقة وتهيئة بيئة أكثر أمنا. ويلاحظ مجلس الأمن الدور الهام الذي سيكون لمراقبي حقوق الإنسان ووزعهم السريع في هذا الصدد، ويلاحظ أيضا أهمية التعاون بينهم وبين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. ويؤكد مجلس الأمن الأهمية التي يوليها لحصول البعثة على خدمة اذاعية فعالة من أجل تقديم إعلام موضوعي وهو يأمل أن تساعد حكومة رواندا في تمكين محطة إذاعة الأمم المتحدة المقترحة من الشروع في البث في أقرب وقت مستطاع.

«ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها حكومة رواندا لتيسير عودة اللاجئين ولبدء عملية المصالحة الوطنية وإعادة البناء في البلد، تلك العملية الصعبة. وهو يلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد باحتمال

اللاجئين لا تنطبق على هؤلاء الأشخاص. وفي هذا السياق، ينظر المجلس حالياً في توصيات لجنة الخبراء بشأن إقامة محكمة دولية، وسيتخذ إجراء بشأن هذه المسألة على وجه السرعة.

«ويشيد مجلس الأمن بالمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية استجابة للآزمة في رواندا. ويدعوها إلى مواصلة دعمها أثناء فترة الانتقال الصعبة وإلى أن تبدأ في إعادة توجيه دعمها من الإغاثة إلى الإنعاش وإعادة البناء. ويؤيد آراء الأمين العام فيما يتعلق بأهمية تقديم مساعدة فورية ومنسقة موجهة بصورة خاصة نحو استعادة الإدارة المدنية وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

«ويتفق مجلس الأمن مع الأمين العام فيما يراه من أن التطورات الحاصلة في رواندا تعزز وجهة النظر القائلة بضرورة اتباع نهج أشمل إزاء مسألة المصالحة الوطنية وغيرها من الجوانب الأساسية للآزمة. وهو يشجعه على مواصلة مشاوراته بشأن الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة المساعدة في التحضير لمؤتمر دولي للنظر في مشاكل تلك المنطقة دون الإقليمية وفي عقد ذلك المؤتمر.

«وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر». وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1994/59. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

حدوث بعض الأعمال الثأرية، ويؤكد الأهمية التي يعلقها على تجنب ارتكاب أية أعمال ثأرية ضد العائدين إلى ديارهم وصون حقوقهم المتعلقة بالملكية. ويرحب المجلس بالسرعة التي ردت بها الأمم المتحدة وحكومة رواندا على الإدعاءات بأن بعض جنود الجيش الوطني الرواندي ربما يكونون مسؤولين عن عمليات قتل منتظمة. وهو يؤكد ما يعلقه من أهمية على التحقيق في هذه الإدعاءات تحقيقاً دقيقاً وبسرعة.

«ويرحب مجلس الأمن بالتأكيد الذي قدمه الرئيس بيزيمونغو لأعضاء المجلس على التزام حكومته بتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز احترام الحقوق الأساسية للأفراد. ويؤكد مجلس الأمن على الأهمية التي يعلقها على تنفيذ حكومة رواندا هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، يؤيد المجلس طلب الأمين العام إلى حكومة رواندا بإدامة الحوار الصريح مع جميع مجموعات المصالح السياسية في رواندا سعياً منها لتحقيق مصالحة حقيقية بين جميع عناصر المجتمع الرواندي، في إطار أحكام اتفاق أروشا للسلم. ويشجع مجلس الأمن، على وجه الخصوص، الحكومة الرواندية على مواصلة جهودها لدعوة أعضاء الحركة الجمهوريّة الوطنية من أجل التنمية الذين لم يشتركوا في المذابح إلى الاشتراك في الحكومة واستيعاب أفراد القوات الحكومية الرواندية السابقة في الجيش الجديد.

«ويؤكد مجلس الأمن من جديد رأيه بوجوب تقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وأعمال إبادة الجنس للمحاكمة. وهو يؤكد على أن الأشخاص الذين اشتركوا في هذه الأعمال لا يمكن أن يأمنوا من المقاضاة بالفرار من البلد، ويلاحظ أن أحكام الاتفاقية المتصلة بمركز